

هل العالم الصاعد لا يزال في صعود؟

مضى عقدان، ولا يزال الأمل معقودا على «بريكس»
جيم أونيل

إعادة النظر في «بريكس»

لقد كان هدفي الأساسي في بحثي الأول بعنوان «حاجة العالم إلى اقتصادات أفضل في بلدان بريكس» هو توضيح مبررات تغيير إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية، وليس بالضرورة النمو المستقبلي الحتمي لهذه البلدان.

وفي بحث لاحق، رسمت صورة لما كان العالم سيبدو عليه، إذا تحقق الاحتمال البعيد كل البعد واستطاعت البلدان التي تناولناها بالدراسة أن تحقق الاستفادة الكاملة من إمكاناتها. وقد عرفنا هذا الاحتمال باستخدام المنهجية المعيارية لعلم الاقتصاد الكلي، والتي يتحدد النمو الاقتصادي الحقيقي في ظلها بناء على متغيرين: حجم القوى العاملة في هذا البلد وإنتاجية اقتصاده. ونتيجة لحجم سكان هذه البلدان وحجم القوى العاملة المقترن به، والنطاق المتاح للحاق بمستويات إنتاجية الاقتصادات المتقدمة، أوضحنا بكل سهولة أن معدلات النمو المحتمل في اقتصادات «بريكس» كانت أعلى من معدلات معظم الاقتصادات المتقدمة. ولم يكن الغرض من تحليلنا هو بيان أن جميع هذه البلدان ستحقق نموا مستمرا بكامل إمكاناتها. فبصراحة، هذا الأمر ليس واقعا، ولا هو الرسالة التي كنا نرغب في توصيلها.

وفي هذا السياق، كان العقد الثاني من قرننا هذا على النقيض تماما من العقد الأول الذي ثبت أنه كان أفضل في البلدان الأربعة مقارنة بما ورد السيناريوهات التي رسمتها في عام ٢٠٠١. وبينما جاءت النتائج في الهند مخيبة للأمل بشكل ملموس في السنوات الأخيرة، فهي الآن تحقق نموا واسعا يماشى مع المسار الذي تصورناه. ومع هذا، ففي كل من البرازيل وروسيا، كان الأداء الاقتصادي للفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠ مخيبا للأمل للغاية، مما دفعني إلى المزاح بين حين وآخر قائلا إنني ربما كان ينبغي لي أن أطلق عليها «إيكس» بدلا من «بريكس». فقد عانت كل من البرازيل وروسيا من لعنة السلع الأولية المعروفة وهما، كما تشير الأدلة، يعتمدان في تنميتهما المستدامة إلى حد كبير للغاية على دورة السلع الأولية العالمية. وهناك فروق كبيرة بين كلا البلدين، ولكن يتعين عليهما تنويع اقتصاديهما بعيدا عن السلع الأولية وتنمية دور القطاع الخاص فيهما.

وعلى العكس من ذلك، تشير القوة الحالية للاقتصاد الصيني إلى أنها تحقق الاستفادة الكاملة من إمكاناتها. فإجمالي الناتج المحلي للصين، الذي تجاوز ١٤ تريليون دولار (حسب الوضع في ٢٠١٩)، يزيد على ضعف إجمالي



الصورة: مهادة من جيم أونيل

لولا جائحة كوفيد-١٩ لكان نمو إجمالي الناتج المحلي في العقد الماضي قد بلغ نحو ٣,٦٪ — أي أقل قليلا من نسبة ٣,٧٪ التي سجلتها الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وهذه نتيجة لا بأس بها بالنظر إلى كل التحديات، وعلى عكس المزاج الذي كان سائدا قبل الجائحة. وبالفعل، لقد شهد كل عقد منهما نموا اقتصاديا أقوى مما سجلته ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، إذ بلغ في كل منهما ٣,٣٪ تقريبا. وكانت النتيجة هي خروج مئات الملايين من دائرة الفقر المطلق، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى معجزة النمو بقيادة ما يُطلق عليه الأسواق الصاعدة، ومنها مجموعة «بريكس» العريضة التي كانت في مقدمة النمو ومركزه. ويصادف عام ٢٠٢١ مرور عشرين عاما على صياغتي للفظ المختصر «بريكس» وهو ما يلخص احتمالات تزايد الأهمية الاقتصادية لكل من البرازيل وروسيا والهند والصين وانعكاسات صعود هذه البلدان على الحوكمة العالمية. وبينما العالم يتطلع إلى الفترة المتبقية من عام ٢٠٢١ وما بعده، فما الذي يمكن أن نتوقعه من الأسواق الصاعدة؟

بقيمة ١٠٠ تريليون دولار. ويجد بعض المراقبين صعوبة في تصديق هذه الأرقام، ولكن نتيجة للجائحة، نحن نعلم الآن أن هذه الأشياء أصبحت حقيقة بكل أسف. وينبغي أن تكون محاولات تعزيز الروابط بين علم الاقتصاد والتمويل والصحة في صلب أفكارنا المستجدة.

سياسات أجراً وأذكي

في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، يجب على اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة أكبرها، أن تعتمد سياسات مالية ذكية — سياسات تمنح الأولوية للاستثمارات العامة. ونحن في حاجة إلى أساس مختلف لتقييم الإطار الاقتصادي الحقيقي وظروف سياسة المالية العامة. وتحديدًا، لقد حان الوقت للتمييز حقا بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية الحكومية. فيرجح أن يترتب على الأولى أثر مضاعف إيجابي وينبغي عدم معالجته من نفس المنظور المحاسبي للنفقات الحكومية على الاستهلاك. أما معالجة تغير المناخ والتهديدات الصحية المستقبلية فتقتضي الإنفاق على هذه الاستثمارات. ويتوقف تحقيق اقتصادات الأسواق الصاعدة للنمو بكامل إمكاناتها على هذه الاستثمارات التي يمكن القول بأن دورها أهم للنمو الاقتصادي والأوضاع المالية. أما وضع إطار لسياسة مالية أذكى فلا بد وأنه سيقضي تقوية النظم المالية المحلية كضرورة حتمية. ويزداد الأمر صعوبة مع استمرار الاعتماد على نظام نقدي يستند إلى الدولار الأمريكي. وبرغم التراجع الممهد نسبيا وإن كان بطيئا حاليا في حصة الاقتصاد الأمريكي على مستوى العالم مقارنة بغيره، لا يزال النظام النقدي القائم على الدولار مهيمنا، بوجه عام، تماما كما كان عندما بدأت العمل في المجال المالي عام ١٩٨٢. ويعني ذلك أنه يجب على العالم أن يتعايش مع التقلبات العاتية في السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، وعواقبها على الولايات المتحدة، والأوضاع المالية العالمية التي تعقبها. فعندما يشهد الاحتياطي الفيدرالي سياسته، تتشدد الأوضاع المالية إلى حد كبير في الأسواق الصاعدة — بشكل فوضوي في كثير من الأحيان. وعندما يبسر الاحتياطي الفيدرالي سياسته، يحدث العكس.

ولا بد أن هناك مخرجا، وهذا التغيير آت يوما ما. إن النظام النقدي في حاجة إلى التطور ليمثل انعكاسا أفضل لديناميكيات العالم المتغيرة، وإلى أن يتحقق ذلك، ستظل قدرة بلدان الأسواق الصاعدة على الاستفادة الكاملة من إمكانات نموها تواجه مصاعب، وإن لم تكن بنفس قدر المصاعب في المبادرات المحلية الأخرى كنظم الصحة والتعليم.

ويحتاج كثير من بلدان الأسواق الصاعدة إلى التحلي بمزيد من الجرأة والذكاء في التعامل مع هذه المسائل، وببطبيعة الحال، صندوق النقد الدولي سيكون موجودا لمساعدتها. ^{FD}

جيم أونيل هو رئيس «تشاتام هاوس» وكان في السابق رئيس «غولدمان ساكس لإدارة الأصول».

ناتج البلدان الأخرى في مجموعة «بريكس» مجتمعة. وحجم بلد كالصين يعني أن اقتصادات «بريكس» مجتمعة أصبحت الآن أكبر من الاتحاد الأوروبي وتقترب من حجم الولايات المتحدة.

اختلاف الماضي واختلاف المستقبل

برغم تباطؤ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للصين بدءا من ٢٠٢١ نظرا للتحدي الديمغرافي المتزايد أمامها، فإن ذلك لن يمنعها من تخطي الولايات المتحدة لتصبح أكبر اقتصادات العالم. ولكي ينمو العالم ككل بوتيرة أسرع، يجب على البلدان التي تتمتع بخصائص ديمغرافية مواتية أن تزيد إنتاجيتها.

وسيوافه العالم مصاعب بالغة في تحقيق معدل نمو إجمالي ناتج محلي حقيقي يبلغ ٤٪، بل إن حتى بلوغ نسبة ٣,٧٪ التي حققها في العديدين الماضيين يمكن أن يكون صعبا كذلك. وهناك أربعة عوامل تحدد ما إذا كنا نحقق النمو الذي نحتاجه: الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة، ومدى سرعة تباطؤ الاتجاه العام للنمو في الصين، ونجاح الهند، والأهم من ذلك، ما إذا كانت اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى ذات الكثافة السكانية العالية ستتحجج صعودا هي الأخرى. فهل في مقدور بلدان مثل إندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وفييت نام وغيرها أن تقترب من الاستفادة من إمكاناتها الكاملة على المدى الطويل؟ إن فعلت، فإنها ستتيح فرصة أفضل أمام نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العالم لكي يضاهاى النمو في العقد الماضي.

ومن الواضح أن التعافي بقوة مباشرة بعد كوفيد-١٩ يكاد يعتمد على عامل واحد هو تطوير اللقاحات والعلاجات وتوزيعها للقضاء على الجائحة. وفي رأبي أن مضاعف المنافع من المبالغ التي يلزم أن يوفرها المانحون، وتتراوح بين ٢٠ مليار و٣٠ مليار دولار، ستمثل بدون تفكير أكبر حافز اقتصادي استطاع أي جيل أن يتفوق بشأنه، مما يجعل المنافع المحتملة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تبدو أصغر بكثير.

وصندوق النقد الدولي يجب أن يضطلع بدور فعال في التشجيع على توفير هذا الحافز — إضافة إلى موضع تركيزه الجديد وهو تغير المناخ — ويجب أن يدخل مجال النظم الصحية ويدمج تحليل الإنفاق على الصحة ضمن عمله الرقابي. والاتساق مع وزراء المالية لدعم مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ — انعكاسا للتعاون بين المنظمات العالمية الرائدة المعنية بالصحة — يشكل بداية صغيرة ولكن يتعين العمل على توسيعها. ومن واقع قيادتي لعملية «مراجعة مقاومة مضادات الميكروبات» المستقلة التي أجرتها حكومة المملكة المتحدة، فأنا أعلم أن هناك تهديدات صحية أخرى في الأفق تساوي كوفيد-١٩. ومن شأن «مقاومة مضادات الميكروبات» أن تسبب ما يصل إلى عشرة ملايين حالة وفاة سنويا بحلول عام ٢٠٥٠، وسينتج عن ذلك ضياع فرصة اقتصادية